

وفى السجع كمثّل ذلك . نعم ، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمسّ ، والحشد عليها أوفى وأهم . وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظه على حكمه . ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو ردفين ، نحو : سعيد ، وعمود . وكيف استكروها اجتماعهما وصلين ^(١) ، نحو قوله : « الغراب الأسود » مع قوله : « أو مغتدى » وقوله : « فى غدى » وبقية قوافيها . وعلة جواز اختلاف الردف ، وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير ^(٢) فالحرص واضح على تماثل أصوات القافية سواء أكانت حروفا صحيحة أم حركات .

ومما يتعلق بالقافية طريقة الوقف عليها ، إذ تنفرد بنظام مخصوص بها يستجاز فيه ما لا يستجاز فى غيرها ، ولو أدى ذلك إلى تغيير صيغة كلمة القافية التى هى محط الرعاية ومناط الاهتمام . ولقد انطلق العلامة الرضى فى الردّ على ابن الحاجب الذى قال عن تضعيف الباء فى كلمة « القصب » الموقوف عليها فى قول رؤية بن العجاج :

أو الحريق وافق القصبّا

« ونحو القصبّا شاذّ ضرورة » فقال الرضى مبينا انفراد القافية بنظام مخصوص : « اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ^(٣) . وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغى أن يكون الحرف المضعف ساكنا ، لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ، فإذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هى محسوسة ، لكنهم جوزوا فى القوافى خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ، لأن الشعر موضع

(١) الوصل : إشباع حركة الروى فيتولد عنها حرف مد من جنس حركة الروى .

(٢) ابن جنى ، الخصائص : ٨٣/١ ، ٨٤ .

(٣) المرفوع والمجرور والمنصوب هو المعرب ، وأما المضموم والمكسور والمفتوح فهو المبني .